



اسم المقال: تقويم كفاءة الأداء المالي بإستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى

اسم الكاتب: م. هيفاء سعيد الحداد، م.م. مقبل علي احمد علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3063>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/13 15:28 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلفة في محافظة نينوى

مقبل علي احمد علي  
مدرس مساعد/قسم المحاسبة  
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

هيفاء سعيد الحداد  
مدرس/قسم المحاسبة  
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

### المستخلص

يعد تقويم كفاءة الأداء من المرتكزات الحيوية للادارة الحديثة ومن المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، التي تسعى إلى تحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية. ويتضمن هذا البحث دراسة الوضع المالي لعينة من الشركات المساهمة المختلفة التي تعمل في القطاع الخدمي والفحص الموضوعي لنشاطاتها من خلال دراسة الارقام والمؤشرات والجانب المادي بغية الاستفادة من نتائج التقويم والمقارنة في اتخاذ القرارات المناسبة على المستويات الادارية المختلفة داخل الشركات وخارجها، وان متابعة اعمالها وتقصي سلوكها ومراقبة اوضاعها وتقويم مستويات انجازها وفعالية ادائها هي متطلبات ضرورية لتوجيهها ضمن الاطار الصحيح لغرض تلبية الاحتياجات المعلوماتية للاطراف المهتمة بالشركة .

### مقدمة

يعد تقويم كفاءة الأداء أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي لنشاط الشركة فضلاً عن الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدماً من أجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقاً وتحديد المراكز المسئولة عنها ومعرفة أسبابها وتجنبها في المستقبل، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الشركة ككل أو على مستوى الأنشطة الداخلية لها. ولأن تحقيق الربحية والنمو والتطوير والمحافظة على استمرارية الشركة في السوق يعد من الأهداف الرئيسية لأي شركة، كان من الضروري ان تطبق نظاماً منكاماً يهتم بعمليه تقويم الأداء للتأكد من ان الشركة تحقق اهدافها بكفاءة وفعالية.

### مشكلة البحث

ان تعرض الكثير من الشركات للفشل يعود الى سوء الاداء المالي وكثرة حالات الافلاس، فضلاً عن اهمال متطلبات الادارة الكفؤة للموارد المالية المتاحة من جهة، وحاجة المستفيدين من جهة اخرى الى معلومات مؤكدة ودقيقة عن الوضاع المالية والعلاقات النسبية بين مكونات الموجودات والمطلوبات ونسب العوائد، مما

تطلب دراسة البيانات المالية وتفسيرها للشركة لخدمة الاطراف المهتمة.

### فرضية البحث

بنيت فرضية البحث على الآتي :

١. ان توافر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها يعد من المدخلات الأساسية لعملية تقويم الأداء.
٢. ان المقارنات التي تجري بين الأداء النسبي للشركة مع الشركات الأخرى تقتضي تشابهاً عالياً بين نشاط الشركة والنشاطات الأخرى سواء من حيث الزمان والمكان والظروف الاقتصادية والبيئية والمالية والإدارية.
٣. إن توثيق المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من البيانات والحسابات الختامية يوفر للمستثمرين والباحثين مادة علمية ويعطي تصوراً كاملاً عن مستقبل الشركات المساهمة المختلطة وصولاً لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

### أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات المساهمة المختلطة العاملة في القطاع الخدمي ب مختلف أشكالها التنظيمية و مجالات عملها في الاقتصاد الوطني، إذ ان متابعة أعمالها و تفاصيل سلوكها و تقويم مستويات إنجازها و فعاليتها أدائها المالي هي متطلبات ضرورية لتوجيهها ضمن الإطار الصحيح والمطلوب.

### هدف البحث

يهدف البحث الى تبيان أهمية نظام تقويم الأداء في الشركات المساهمة المختلطة و ضرورةأخذ النتائج بنظر الاعتبار، و تسليط الضوء على كيفية استخدام النسب والمؤشرات في تقويم الأداء مع التركيز على أهمية الرقابة و دورها في تطوير العمل وتحسين الأداء من خلال ربط الأسس النظرية لتقويم الأداء بالحقائق والبيانات المدعمة في الواقع العملي المستمد من تجربة الشركات التي شملتها الدراسة.

### منهجية البحث

ارتکزت الدراسة على منهجين:

- **المنهج الوصفي:** من خلال الاعتماد على الكتابات ذات الصلة في أدبيات الموضوع .
- **المنهج التحليلي:** من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية للشركات المساهمة المختلطة عينة البحث للفترة المالية المنتهية في ٢٠٠٢ .

## محاور الدراسة

تحقيقاً لما نقدم فقد تم تقسيم البحث على النحو الآتي:

- أولاً - تقويم كفاءة الأداء - تعريفه وأهدافه ومزاياه.
- ثانياً - التحليل المالي - مفهومه وأهدافه ومقوماته.
- ثالثاً - تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة عينة البحث.

### أولاً - تقويم كفاءة الأداء، تعريفه، أهدافه، مزاياه

#### - تعريف تقويم كفاءة الأداء

يعرف تقويم كفاءة الأداء بأنه "قياس أداء أنشطة الوحدات الاقتصادية بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل". كما ينظر إليه على أنه :

"جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدات الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بالاستناد إلى مقاييس أو معايير معينة" (الكرخي، ٢٠٠١، ٣٩).

#### - أهداف ومزايا تقويم كفاءة الأداء ومزاياه

تستهدف عملية تقويم كفاءة الأداء تحقيق ما يأتي : (الكرخي، ٢٠٠١، ٤٠)

١. الوقوف على مستوى إنجاز الوحدات الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها .
٢. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وأجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيفها وارشاد المنفذين إلى وسائل تلقيها مستقبلاً .
٣. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدًا أكبر بتكليف أقل وبنوعية أجود.
٤. تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الإدائي.
٥. تنشيط الأجهزة الرقابية في اداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الإدائي فيكون بمقدورها التتحقق من قيام الشركات بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، أو تقديم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن ان تستخدمن في متابعة وتنطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية في البلاد ...

#### ثانياً - التحليل المالي - مفهومه وأهدافه ومقوماته

##### - مفهوم التحليل المالي وأهدافه

يعد التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تسهم في تحديد أهمية

و خواص الأنشطة التشغيلية والمالية للوحدة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء الشركات بقصد اتخاذ القرارات. (مطر، ٢٠٠٣، ٢).

ان التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن وحدة اقتصادية للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقويم أداء الوحدات التجارية والصناعية والخدمية في الماضي والحاضر فضلاً عن تشخيص اية مشكلة موجودة (مالية او تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحیح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وما يتاسب مع عملية اتخاذ القرار. (خشارمة، ٢٠٠٢، ٢٩٧).

والتحليل المالي يهدف بشكل عام الى تقويم اداء المشروع من زوايا متعددة وبالكيفية التي تخدم اهداف مسخدمي المعلومات ومن لهم مصالح مالية في الوحدة وذلك بقصد تحديد جانب القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالوحدة ولعل من الأهداف والأغراض الرئيسية للتحليل المالي هو استنبط بعض المؤشرات التي توفر أدوات للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء(مطر، ٢٠٠٣، ٣).

للتحليل المالي أهداف عديدة منها الحكم على مدى كفاءة الإدارة فضلاً عن الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم فضلاً عن معرفة اداء الشركة في قطاعها، حيث أن أدوات التحليل المالي تعد أدوات مثالية لتحقيق هذه الغايات لما لها من قدرة على تقويم ربحية الوحدة الاقتصادية وكفائتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في المجال نفسه او في مجالات أخرى. (عقل، ٢٠٠٠، ٢٧٩).

#### - مقومات التحليل المالي

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توافر مجموعة من المتطلبات او الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا ان الهدف النهائي للمحل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جانب نشاط الوحدات هي اقرب ما تكون الى الحقيقة فيجب إذن توفير مقومات ناجحة لتحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه ومنها كذلك ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها ايضاً ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

ويمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي الآتي : (مطر، ٢٠٠٣، ٤).

١. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يأخذ منها المحل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والثقة وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى .

٢. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علمياً يتاسب مع أهداف عملية التحليل ويستخدم أيضاً أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين سماتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.

٣. ان يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل ان يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ليقوم بعدها بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متذبذب القرار مع تقديم توصية بما يراه البديل الأفضل منها.

#### - ولابد من الإشارة أخيراً إلى :

التحليل المالي باستخدام النسب المالية، إذ إن النسب المالية تشكل جانباً هاماً في عملية التحليل المالي وهي أدلة هامة جداً لإظهار المركز المالي والتنافسي للشركة. وتعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخسان عمليات مالية ويتم ذلك بقسمة أحدهما على الآخر وهي لا تضيف شيئاً جديداً للبندين بل تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول على الناتج من عملية التحليل ووضعه في خدمة متذبذب القرارات الإدارية. وتبقى لهذه النسب أهميتها المحدودة إذا لم يتم مقارنتها بحسب آخر مماثلة لأن المقارنة هي التي تعكس الموقف بشكل صحيح، ويمكن أن تستند عملية المقارنة إلى تحليل الاتجاه العام، لأن يتم مقارنة أحدى النسب المالية بمثيلتها في السنوات السابقة أو قد تتم المقارنة بالاستناد إلى الشركات أو الوحدات المماثلة من حيث طبيعة العمل وبعض الشروط الأخرى، وتساعد مثل هذه المقارنة في التوصل إلى الوضع التنافسي لهذه الشركة فقد يتبين أنها أفضل من الوحدة المماثلة أو أنها متأخرة عنها. (كنجو، ١٩٩٧، ٨٨).

ولكي تكون نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية ذات دلالة دقيقة ومفيدة يفضل الاعتماد على عدد كبير من النسب المالية المختلفة.

ولعل استخدام التحليل المالي بالنسب والمؤشرات له مميزات هي :  
(كراجة، ٢٠٠٢، ١٧٧).

١. سهولة احتساب النسبة المالية.

٢. إمكانية استعمال النسب في المقارنة من وحدة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى.

٣. كشف المعلومات التي قد لا تكشفها القوائم المالية .

#### ثالثاً - تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة عينة البحث

يعد القطاع المختلط أحد قطاعات الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية المشتركة لعوامل الإنتاج للدولة والقطاع الخاص، وقد اختار الباحث مجموعة من الشركات المساهمة المختلطة التي تعمل في القطاع الخدمي (السيادي) لأجراء التحليل المالي على بياناتها المالية وتفسيرها واستخدامها في تقويم الأداء المالي ومقارنته نسب أدائها مع بعضها البعض من خلال دراسة القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الإنتاج والمتاجرة وأرباح والخسائر وكشف العمليات الجارية) للشركات عينة البحث للفترة المالية ٢٠٠٢ وبالاعتماد على النسب والمؤشرات ذات الأهمية. وهذه الشركات المساهمة هي :

١. شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية/نينوى.
٢. شركة المدينة السياحية في سد الموصل/نينوى.
٣. شركة فندق أشور/نينوى .

### مؤشرات تقويم الأداء ١. مؤشر السيولة

يستخدم هذا المؤشر كأداة لتقويم المركز الائتماني للشركة والذي يعبر عادة عن مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (كراجه، ٢٠٠٢، ١٨٤).

يتم تقويم سيولة الشركات باستخدام المؤشرات الآتية :

**أ. نسبة النقدية :** يعد عنصر النقد من أهم عناصر الموجودات المتداولة التي تمتلكها الشركة لمواجهة احتياجات عملياتها العادية والظروف غير العادية، ويقيس مستوى السيولة المتاحة لغرض سداد ديون الشركة . والجدول التالي ١ يبين مستوى النقد في الشركات عينة البحث للفترة المالية ٢٠٠٢ :

**الجدول ١**  
**مستوى النقد والنقدية في الشركات عينة البحث**

اسم الشركة/المؤشر	نسبة المودعات المتداولة %	نسبة المدفوعات المتداولة %	نسبة النقد المطلوبات المتداولة %
شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات	٦٥	٩٧	
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	٨١	٢٧٧	
شركة فندق أشور	٢٨	٥٨	

\*الجدول من أعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المالية للشركات.

نلاحظ من خلال الجدول المذكور آنفاً أن مستوى النقدية المتوفرة لدى الشركات عينة البحث كانت جيدة عدا في شركة فندق أشور ويعزى السبب إلى اتجاه الشركة نحو الاحتفاظ بخزين بلغت نسبته ٥٥٪ إلى الموجودات المتداولة، هذا فضلاً عن انخفاض النشاط التشغيلي للفندق في هذه السنة ٢٠٠٢ وعدم وصولها إلى الطاقات التشغيلية المتاحة وكذلك زيادة المصروفات الجارية وخاصة في فقرات الرواتب والأجور والخامات والمواد الأولية مما اثر على مستوى النقدية، وعدم استغلال الموارد المتاحة.

أما بالنسبة لمستوى النقدية قياساً إلى المطلوبات المتداولة فقد كانت نسبة التغطية النقدية مرتفعة ومستقرة لدى الشركات عينة البحث عدا في شركة فندق أشور كانت منخفضة بسبب زيادة الخزين من المستلزمات السلعية والخدمية ومن تجهيزات العاملين والبضائع لغرض البيع، وهذه الزيادة في المخزون بلغت نسبتها ٤٧٪ عن السنة السابقة.

**بـ. نسبة السيولة السريعة والتداول :** وهي أداة لقياس السيولة وتقويم قابلية الشركة للوفاء بالالتزاماتها المالية بصورة فورية، والجدول التالي يبين نسب السيولة النقدية والتداول للشركات عينة البحث خلال الفترة المالية ٢٠٠٢.

## الجدول ٢

### نسب السيولة والنقدية والتداول للشركات عينة البحث

اسم الشركة / المؤشر	نسبة السيولة السريعة	نسبة التداول
شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات	١:١,٢٣	١:١,٤٨
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	١:٣,٢٧	١:٣,٤١
شركة فندق أشور	١:٠,٩٥	١:٢,٠٣

\*الجدول من أعداد الباحثين استناداً إلى البيانات المالية للشركات

يلاحظ من الجدول المذكور آنفًا أن نسب السيولة السريعة للشركات عينة البحث كانت جيدة ويشير إلى مقدرة الشركة على الوفاء بالالتزاماتها المالية وهو محصلة طبيعية للوفرة في الموارد المالية المتاحة لديها، بيد أن النسبة التي ظهرت بها شركة فندق أشور تعد غير مرضية مقارنة بالنسبة المثلية ١:١ لأنها نقل عنها وأن الموجودات السائلة لا تغطي بشكل جيد المطلوبات المتداولة وتحتاج إلى نقد إضافي حتى تستطيع الوفاء بالالتزاماتها ذلك من خلال تصريف المخزون واستعادة ديون الشركة الموقوفة والمدوره من سنوات سابقة.

وما يخص نسبة التداول كانت جيدة بالنسبة للشركات (المدينة السياحية، وفندق أشور) مقارنة بالنسبة المثلية ٢:١ مما يدل على الاستخدام الكفؤ والأمثل لعناصر الموجودات المتداولة، وأداء الشركة وقوتها مركزها المالي عالية بشكل تستطيع معه تسديد التزاماتها العاجلة بصورة كاملة ولعل انخفاض نسبة التداول لدى شركة الموصل لمدن الألعاب عن النسبة المثلية يخلق نوعاً من عدم الطمأنينة لدى الدائنين والمقرضين مما يدفعهم إلى الحد من تعاملاتهم مع هذه الشركة .

ومن الجدير باللحظة أنه لا توجد نسبة واحدة يمكن أن تعد مثالية لكل الشركات وذلك لأن هذه النسبة تتغير بتغير طبيعة أعمال الشركات ونوعية موجوداتها ومطلوباتها المتداولة، كما أن توقيت دفع الالتزامات وتحصيل الذمم يؤثر على سيولة الشركة في الأجل القصير .

**تـ. صافي رأس المال العامل :** وهو أحد المؤشرات المهمة ويعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل وعلى قدرة المشروع على تمويل عملياته الجارية ويمثل الفرق بين كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة خلال الفترة المالية، ويميل المحظوظون الماليون إلى استخدام هذا المفهوم لرأس المال العامل بصورة أكبر إذ تتم الاستفادة منه من خلال مقدراتهم على تحديد مدى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل. والجدول التالي ٣

يمثل صافي رأس المال العامل ومعدل دورانه للشركات عينة البحث للفترة المالية ٢٠٠٢.

صافي رأس المال ومعدل دورانه للشركات عينة البحث				الجدول ٣
اسم الشركة / المؤشر	صافي رأس المال العامل (الف دينار)	معدل دوران صافي رأس المال العامل (مرة)	صافي رأس المال العامل/مجموع الموجودات %	صافي رأس المال
شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات	٤٨٧١٤	٤,٧٣	١٤	
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	٥٦٩٧٧	٣,٥٠	٣٦	
شركة فندق أشور	٦٢٤٧٢	٣,٣٠	٢٤	

\*الجدول من أعداد الباحثين استناداً إلى البيانات المالية للشركات

يتضح من الجدول المذكور آنفًا أن مستوى صافي رأس المال العامل في الشركات عينة البحث كانت متقاربة وجيدة، مما يوفر تحسناً في القابلية الإيفائية للشركة وفي س يولتها، وهذا النقارب ناتج من تدني مستوى التشغيل في الشركات الثلاث وجود ارصدة مدينة مدورة من سنوات سابقة لم تتم تصفيتها.

وبالنسبة لمعدل دوران رأس المال العامل كان في الشركات مستقر تقريباً ومتقارب في المعدلات وبالاطلاع على البيانات المالية للسنوات السابقة للشركات عينة البحث، وهذا بدوره يدل على تحسن ربحية صافي رأس المال العامل، وأن المخاطر المالية التي تتحملها الشركة تزداد كلما ازداد معدل الدوران.

إن احتساب نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات للشركات يبين لنا اتجاهات استثمار الأموال في الموجودات الثابتة على حساب استثمارها في الموجودات المتداولة أي على حساب س يولتها.

## ٢. مؤشر إدارة الموجودات

يشير مفهوم إدارة الموجودات إلى كيفية قيام الشركة بالاستفادة من موجوداتها بصورة فعالة أي أنه يفيد في تقويم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات ومدى كفاءتها في الاستخدام الأمثل، والشركة التي تمتلك إدارة فعالة عادة ما تحصل على مكاسب مرتفعة وأرباح أكبر من منافسيها في النشاط نفسه، ويتم اختبار تأثير إدارة الموجودات من خلال فحص بعض المؤشرات وكما يأتي (حماد، ٢٠٠٠، ١٥٢)

أ. معدل دوران المخزون : يتعلق هذا المعدل بتحديد عدد المرات التي تشير إلى قيام الشركة بتحويل البضاعة المخزونة إلى مبيعات خلال الفترة ويتم حسابها على النحو الآتي :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة المبيعات خلال الفترة}}{\text{متوسط المخزون المتوافر}}$$

**بـ. عدد أيام مدة التخزين :** وهو مؤشر يقيس كفاءة إدارة المخزون ويوضح فيما إذا كانت مستويات المخزون ملائمة للمستوى الحالي للمبيعات أم لا ويتم حسابها بالشكل الآتي :

$$\text{عدد أيام مدة التخزين} = \frac{\text{معدل دوران المخزون}}{\text{صافي المبيعات عن الفترة}}$$

**تـ. معدل دوران الموجودات غير المتداولة :** يشير هذا المعدل إلى مدى استغلال الشركة لموجوداتها الثابتة (ممتلكاتها طويلة الأجل) في خدمة عمليات البيع خلال الفترة المالية ويتم حسابه بالشكل الآتي :

$$\text{معدل دوران الموجودات غير المتداولة} = \frac{\text{متوسط الموجودات غير المتداولة عن الفترة}}{\text{صافي المبيعات عن الفترة}}$$

والجدول التالي ٤ يبين تفاصيل ذلك بالنسبة للشركات عينة البحث للفترة المالية : ٢٠٠٢

#### الجدول ٤ مؤشرات ادارة الموجودات للشركات عينة البحث

اسم الشركة /مؤشر	كلفة المبيعات (الف دينار)	متوسطة الغرين (الف دينار)	معدل دوران المخزون (مرة)	فتره التخزين (يوم)	معدل دوران الموجودات غير المتداولة (مرة)
شركة الموصل لمدن الألعاب	١٢٢٧١٥	٢٥٤٤٠	٤,٨٢	٧٦	١,٢٦
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	١٤٠٧٧١	٣٤٩٦	٤٠	٩	٣
شركة فندق أشور	٧٣٨٦٥	٣٩٠٣٣	١,٩٠	١٩٢	١,٩٣

\*الجدول من أعداد الباحثين استناداً إلى البيانات المالية للشركات.

يلاحظ من الجدول المذكور آنفًا أن ارتفاع معدل دوران المخزون يوضح أن أعمال الشركة تسير بشكل مرض لأنها تعمل باستثمار قليل من المخزون نسبياً، مع ملاحظة أن معدل الدوران قد يكبر إلى الحد الذي يهدد بعدم وجود مخزون كاف لمواجهة الطوارئ التي قد تنشأ عن طلب متزايد أو نقص في سوق عرض المادة الخام المستخدمة في الإنتاج.

ويلاحظ بأن ارتفاع المعدل في شركة المدينة السياحية في سد الموصل يرجع إلى زيادة كلفة المبيعات نتيجة لزيادة كلفة الإنتاج والخدمات الإنتاجية من كلف العاملين والمستلزمات السلعية والخدمية، فقد زادات بنسبة ٢٠% عن السنة السابقة، فيما كان المعدل بالنسبة لباقي الشركات جيد ويعكس سرعة دوران المخزون بشكل متجانس.

وبالنسبة لطول مدة التخزين (طول مدة الاحتفاظ به) فكلما قلت مدة التحصيل قل خطر الديون المعدومة وخطر تجميد مبالغ الشركة لدى الغير، ولعل طول المدة في شركة فندق أشور يرجع إلى زيادة المخزون من البضائع واللوازم بما نسبته ٥٥%، فضلاً عن عدم اكتمال المعلومات المثبتة في سجل السيطرة على مخزن البضائع

لـغرض البيع، فضلاً عن عدم مسـك بـطـاقـات مـخـزـنـية أـصـولـيـة وـتـثـيـتـ الـبـيـانـاتـ الـضـرـورـيـةـ كـافـةـ عـلـىـ مـتـهـاـ.

وـلـاـ بـدـ مـنـ القـوـلـ بـأـنـ قـصـرـ مـدـةـ التـحـصـيلـ يـعـنـيـ أـنـ الشـرـكـةـ تـتـبعـ سـيـاسـةـ اـئـمـانـيـةـ مـتـشـدـدـةـ أـوـ أـنـهـاـ تـسـتـبـعـ الـعـلـمـاءـ (ـالـزـبـائـنـ)ـ الـذـيـنـ يـتـبـاطـؤـنـ فـيـ السـدـادـ.

أـمـاـ فـيـمـاـ يـخـصـ مـعـدـلـ دـوـرـاـنـ الـمـوـجـودـاتـ غـيرـ الـمـتـداـولـةـ فـتـشـيـرـ هـذـهـ النـسـبـةـ إـلـىـ فـعـالـيـةـ إـدـارـةـ الشـرـكـةـ فـيـ تـقـدـيمـ إـلـيـرـادـاتـ مـنـ الـمـوـجـودـاتـ غـيرـ الـمـتـداـولـةـ نـتـيـجـةـ زـيـادـةـ فـاعـالـيـةـ رـأـسـ الـمـالـ الثـابـتـ فـيـ حـرـكـةـ الدـوـرـةـ التـشـغـيلـيـةـ وـفـيـ خـلـقـ الـمـبـيـعـاتـ وـتـدـعـيمـ مـرـكـزـ الشـرـكـةـ وـكـانـتـ الـمـعـدـلـاتـ فـيـ الشـرـكـاتـ عـيـنـةـ الـبـحـثـ مـتـقـارـبـةـ مـنـ بـعـضـهاـ الـبـعـضـ وـهـذـاـ بـدـورـهـ يـعـكـسـ اـرـتـقـاعـ نـسـبـةـ الـمـتـاجـرـةـ وـمـدـىـ اـسـتـغـلـالـ الـمـوـجـودـاتـ الشـرـكـةـ بـصـورـةـ كـفـوءـةـ.

### ٣. مؤشر الربحية

وـهـيـ تـلـكـ النـسـبـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ مـنـ خـلـالـ الـحـكـمـ عـلـىـ مـقـدـرـةـ الشـرـكـةـ فـيـ تـحـقـيقـ الـأـرـبـاحـ مـنـ خـلـالـ قـيـامـهـ بـنـشـاطـاتـهـ الـمـخـتـفـيـةـ وـتـشـيـرـ إـلـىـ التـأـثـيرـ الـمـتـبـادـلـ لـعـنـاصـرـ السـيـولـةـ وـإـدـارـةـ الـمـوـجـودـاتـ عـلـىـ الـأـرـبـاحـ الـتـيـ تـحـقـقـهـ الشـرـكـةـ فـيـ النـهـاـيـةـ (ـيـحـيـىـ،ـ ٢٠٠٢ـ،ـ ١٥٣ـ)ـ وـالـرـبـحـ هـذـاـ يـشـكـلـ دـائـمـاـ أـسـاسـاـ فـيـ الـعـلـاقـةـ مـعـ الـمـتـغـيرـاتـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ تـسـهـمـ فـيـ الـحـصـولـ عـلـىـ.

وـمـنـ أـهـمـ النـسـبـةـ الـتـيـ تـقـيـسـ رـبـحـيـةـ الشـرـكـةـ وـنـتـيـجـةـ نـشـاطـهـ هـيـ :

(ـالـعـامـرـيـ،ـ ٢٠٠٣ـ،ـ ٦٥ـ)

**أ. معدل العائد على الموجودات :** وهو نسبة يتم من خلاله معرفة معدل تحقيق الأرباح الصافية نتيجة تشغيل الموجودات المتاحة كافة للشركة خلال الفترة المالية وتسمى أحياناً (العائد على الاستثمار) ويتم حسابه بالشكل الآتي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط أجمالي الموجودات}}$$

**ب. معدل العائد على حقوق الملكية :** ويقيس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح نتيجة استغلال أموال المالكين (المساهمين)، أي ان الأموال التي يتم استخدامها من خلال الاقتراض او من مصادر أخرى يجب استبعادها من التحليل (مفالح، ٢٠٠٢، ٩٥).

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

**ت. هامش الربح الإجمالي :** يقيس هذا الهامش نسبة أجمالي الربح إلى صافي المبيعات والذي تتحققه الشركة من خلال نشاطها الإنتاجي والتسوقي ويتم حسابه بالشكل الآتي:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ث. نسبة صافي الربح الى المبيعات : ويتعلق صافي الربح بموجب هذه النسبة بالأرباح الصافية التي حققتها الشركة بعد استبعاد المصاريف كافة المتعلقة بممارسة نشاطها العام من ضرائب وفوائد، ويتم حسابه كما يأتي :

صافي الربح بعد الضريبة

نسبة صافي الربح الى المبيعات =

صافي المبيعات

والجدول التالي ٥ يوضح تفاصيل ذلك بالنسبة للشركات عينة البحث للفترة المالية : ٢٠٠٢

### الجدول ٥ مؤشرات الربحية للشركات عينة البحث

اسم الشركة / مؤشر	% العائد على الموجودات	% العائد على الملكية	% هامش الربح الإجمالي	نسبة صافي الربح/صافي المبيعات %
شركة الموصل لمدن الألعاب	٢٩	٣٩	٤٧	٤٠
شركة المدينة السياحية في سد الموصل	١٠	١١	٢٩	٧
شركة فندق أشور	٢٨	٣٧	٦٤	٣٢

\*الجدول من أعداد الباحثين استناداً إلى البيانات المالية للشركات.

نلاحظ من الجدول المذكور آنفًا أن معدل العائد على الموجودات كانت مرتفعة لدى الشركات عينة البحث (عما المدينة السياحية) ويشير هذا الارتفاع إلى نجاح عمليات الشركة بصورة عامة نتيجة لزيادة في صافي الربح بسبب حجم المبيعات وانخفاض النسبة لدى شركة المدينة السياحية يرجع إلى انخفاض حجم إيرادات الشركة رافقه زيادة المصاريف الجارية من كلف العاملين والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية.

واما العائد على حقوق الملكية (حقوق المساهمين) فنلاحظ ان النسبة كانت جيدة لدى الشركات عينة البحث (عما المدينة السياحية) وهذا يدل على مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح نتيجة استغلال أموال المالكين وعدم الاعتماد على الديون والقروض الخارجية. اما انخفاض النسبة لدى شركة المدينة السياحية فقد كانت لديها عجز مالي متراكماً من سنوات سابقة وفي هذه السنة ٢٠٠٢ جرى أطفاء ما قيمته ٣٥٠٠ ألف دينار مما أثر على حقوق الملكية، فضلاً عن انخفاض صافي الربح بسبب الاستمرار في تدني مستويات النشاط التشغيلي خلال السنوات الثلاث الأخيرة وعدم وصولها إلى الطاقات التشغيلية المتاحة، إذ إن نسبة التشغيل في سنة ٢٠٠٢ بلغ ١٥% ويعزى السبب أيضاً إلى ارتفاع عدد الدور العاطلة عن العمل حيث بلغت نسبتها ٤٨% من إجمالي دور المدينة، وعدم قيام مجالس الإدارة باتخاذ الإجراءات الفعالة لرفع نسب التشغيل وكفاءة الخدمة المقدمة.

وفيما يخص الهامش الإجمالي والذي يعبر عن المتبقي من صافي المبيعات بعد طرح كلفة المبيعات، فارتفاع هذه النسبة تعد مؤشراً إيجابياً نحو ربحية الشركة وارتفاع الكفاءة الإنتاجية للشركة، فقد كانت النسبة إيجابية للشركات عينة البحث

(عدا شركة المدينة السياحية) وذلك لارتفاع كلف المبيعات سنة بعد اخرى للأسباب المذكورة آنفًا وبنسبة ٢٠٪ عن السنة السابقة، التدهور الذي يحصل في جمل الربح يعود إلى عدم التوازن في التغيرات التي تحصل على صافي المبيعات وكفة المبيعات، ففي الوقت الذي تحصل فيه زيادة بنسبة معينة في صافي المبيعات عن السنة السابقة يرافقه زيادة مماثلة أو مضاعفة في كلفة المبيعات وهكذا.

اما فيما يتعلق بصافي الربح الى المبيعات فهو يوضح ربح الشركة الصافي المتاح الذي تصرف به بعد دفع كل ما عليها من مصاريف. وقد كانت النسبة جيدة لدى الشركات عينة البحث (عدا شركة المدينة السياحية)، مما عكس كفاءة الشركة في تحقيق الربح من خلال زيادة المبيعات وتقليل الكلف في حين يرجع تفسير هذه النسبة في شركة المدينة السياحية الى السعرية ومدى صلاحيتها، وضعف النشاط التسويقي لشركة المدينة السياحية وارتفاع اسعارها وزيادة كلفها الإنتاجية، ولو لا الإيجارات للمحلات التجارية لهذه الشركة لظهرت نتائج نشاطها بالسالب وليس بأمكان الشركة زيادة الاسعار للوصول الى نقطة التعادل بسبب عدم إقبال الزوار بشكل كبير على المدينة .

### **خلاصة البحث**

بناءً على ما تم عرضه في متن البحث من بيانات ومعلومات واستناداً إلى مؤشرات توافرت للباحثين فإن الشركات المساهمة المختلطة عينة البحث تمارس نشاطها ضمن الهدف العام المحدد لها، ويمكن القول بأن مستوى تحقيق الأهداف خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠٠٢ كان مقبولاً في ظل الظروف التي سادت تلك الفترة، إذ اننا نلاحظ في :

#### **شركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية الأخرى :**

- ان مستوى النقدية المتوفرة لدى الشركة كانت جيدة بسبب ارتفاع النشاط التشغيلي فيها، وقد كانت نسبة التغطية للمطلوبات المتداولة مستقرة ومرضية وقريبة من النسبة المئالية، وأظهرت فعاليات الشركة في تحصيل ديونها تحسناً ملحوظاً .
- حققت الشركة في هذه السنة ربحاً صافياً يزيد عن السنة السابقة بنسبة ٧٥٪ كما وازدادت إيرادات النشاط الجاري بنسبة ١٦٪ عن السنة السابقة نتيجة لارتفاع إيراد إيجار المحلات التجارية والأجهزة فضلاً عن التغيرات التي حدثت في مستويات الأسعار.
- انخفاض المصاريف الجارية بنسبة ٧٪ عن السنة السابقة ولاسيما في فقرات أجور الأعمال الإضافية والتغطية والأدوات الاحتياطية ترك بدوره اثراً ايجابياً في زيادة صافي ربح الشركة.
- زيادة قابلية الشركة في تسديد التزاماتها من خلال تحسن مستوى صافي رأس المال العامل (المركز المالي).

- ان جميع جهود وقدرات ادارة الشركة بمختلف مستوياتها كانت منصبة على ضمان أن موجودات الشركة المتداولة والثابتة مستخدمة بالشكل الذي يحقق أكبر عائد منها، وأن تبقى هذه الموجودات في أقصى فعالياتها وإنتجيتها.

- وجود خسائر في بيع بعض الموجودات الثابتة جری تخفيضه من حساب الاحتياطي استبدال الموجودات الثابتة وذلك استنادا الى تعليمات النظام المحاسبي للشركات المرقم ١ لسنة ١٩٩٨ والقاعدة المحاسبية رقم ١٢ الخاصة بمعالجة الأرباح والخسائر الرأسمالية.

اما شركة المدينة السياحية في سد الموصل فوجدنا فيها الآتي :

- حققت الشركة ربحا صافيا يساوي الربح الذي حققته في السنة السابقة وأن الشركة لم تعمل مطلقا على زيادة وتحسين مستويات التشغيل.

- تدني مستويات النشاط التشغيلي خلال السنوات الأخيرة وعدم وصولها إلى الطاقات التشغيلية المتاحة، إذ بلغت نسب التشغيل في سنة ٢٠٠٢ (%)١٥ ويعزى السبب إلى ارتفاع عدد الدور العاطلة عن العمل حيث بلغت نسبتها إلى أجمالي دور المدينة ٤٨٪ من مجموع الطاقات التشغيلية المتاحة.

- ان النتائج المستخلصة من تحليل نسب السيولة تدل على ان الوضع المالي للشركة بحالة جيدة في سنة ٢٠٠٢ وقد استطاعت تغطية مطلوباتها المتداولة بثبات، كما وأظهرت نسبة التداول ارتفاعا ملحوظا خلال السنة، ويمكن تحديد سبب ذلك بقلة المبالغ المطلوبة للدائنين كنتيجة حتمية إلى ارتفاع سعر الخصم النقدي.

- ان اسعار المبيت للدور السكنية لا تتناسب ومصروفات الشركة من كلف العاملين والمستلزمات الخدمية والسلعية، و لو لا إيجار المحلات التجارية لظهورت نتائج النشاط بالسالب، وبصدق ذلك ليس بالإمكان زيادة الأسعار للوصول إلى نقطة التعادل بسبب عدم إقبال الزوار على الحجز في المدينة.

- لم يكن هناك اية تغيرات في الموجودات الثابتة خلال سنة ٢٠٠٢، فقط بيع المخازن المبردة والمواد الفائضة عن الحاجة في المخازن، كما لم تقم لجان الجرد في الشركة بإجراء المطابقات الازمة بين نتائج جرد الموجودات الثابتة وأرصدقها المثبتة في البطاقات كما في ٣١/١٢/٢٠٠٢ وحصر الفروقات واتخاذ الإجراءات الازمة لمعالجتها.

- جرى تحويل الفترة المالية بنصيتها من خسائر السنوات السابقة بموجب قرار الهيئة العامة وبمبلغ ٣٥٠٠ الف دينار مما اثر على حقوق الملكية.

اما في شركة فندق أشور فقد تبين ما يأتي :

- حققت الشركة ربحا صافيا زاد عن السنة السابقة بنسبة ٤٢٪ كما وازدادت ايرادات النشاط الجاري للشركة بنسبة ٢١٪ عن السنة السابقة وذلك ناتج عن

زيادة أسعار الايواء والمطعم خلال هذه السنة تماشياً مع توجيهات الجهة القطاعية .

- زادت المصروفات الجارية بنسبة ١١% عن السنة السابقة ولاسيما في فقرات الرواتب والأجور والاندثارات والخامات والمواد الأولية.
- بلغ معدل النشاط التشغيلي للفندق خلال هذه السنة ٢٦,٥% من الطاقة التشغيلية المتأحة بسبب استمرار تدني مستويات النشاط التشغيلي للفندق وعدم وصولها إلى الطاقات التشغيلية المتأحة.
- وجود موارد مستحقة لصالح الشركة وبحدود ١٣ مليون دينار يمثل مبالغ موقوفة ومدورة من سنوات سابقة عن إيجار المحلات والذي يتطلب جهوداً لاستحصلالها كحق من حقوق الشركة.
- عدم مسک سجل للسيطرة على القوة الكهربائية المباعة من المؤلدة الى المحلات التجارية والمبالغ المقبوضة من المشتركين وذلك لعرض إحكام الرقابة على إيرادات الكهرباء المجهزة.

#### المراجع

١. البيانات والحسابات الختامية لشركة الموصل لمدن الألعاب والاستثمارات السياحية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢.
٢. البيانات والحسابات الختامية لشركة المدينة السياحية في سد الموصل للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢.
٣. البيانات والحسابات الختامية لشركة فندق أشور للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢.
٤. حسين علي خشارمة، تقويم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها، مجلة العلوم الإدارية، العدد ٢، المجلد ٢٩، ٢٠٠٢.
٥. زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الموصل، ٢٠٠٢.
٦. سعود جايد العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
٧. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
٨. عبد الحليم كراجة، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
٩. كنجو عبود كنجو وأخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ١٩٩٧.
١٠. مجيد عبد جعفر الكرخي، مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١.
١١. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
١٢. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

## **The Evaluation of Financial Statements of Sharholing and Mixed Companies by Using Financial Data in Ninavah Governorate**

### **ABSTRACT**

The evaluation of financial statements of shareholding companies are considered as among the important basics of modern management, and also of the main qualities of controlling, and verification which aimed at achieving effective efficiency.

The research paper consists of studying the financial positions of certain specimen of shareholding companies, and the mixed which work in the service sector (tertiary sector) and the objective investigations for its activities, through studying the numbers, pointers, and material sides, in order to benefit from the result of evaluation, and comparsion, for decision making processes, for suitable managerial level inside, and outside the firms. The follow up of the work of firms, and investigating its behavior and evaluate the levels of its achievements and its effective efficiency are essential requirement to direct these firms in the correct framework, for the requirement of the needed details of information to those interested in the company.

The Evaluation of Financial statements of sharholding and mixed companies by using Financial Data in Ninavah Governorate.